

خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية

The new UN Mission's plan to resolve the Libyan Crisis: a forward-looking reading

تاريخ القبول: 2025/05/23

تاريخ الإرسال: 2025/03/09

كان مصيرها الفشل جراء الخلافات المستمرة والأجواء المشحونة بالتوترات بين أطراف اللعبة السياسية الليبية من ناحية، وتقاطعات واقتراق مصالح الأطراف الخارجية الفاعلة في المشهد الليبي من ناحية أخرى.

تهدف هذه المقالة إلى توضيح ملامح هذه الخطة، وفهم حشيتها، وجدولها الزمني، وردود الأفعال المحلية والدولية تجاهها، وكذا السيناريوهات المتوقعة لخطة البعثة الأممية الجديدة وتقديم رؤية استشرافية بشأن وضعيات الصراع الليبي بالنظر إلى التطورات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: البعثة الأممية؛ الأزمة الليبية؛ الخطة الجديدة؛ الأطراف الخارجية؛ الفرص والتحديات.

Abstract:

For more than thirteen years, the UN mission has worked diligently to seek a resolution to the prevailing Libyan conflict. In spite of various efforts and discussions, none have

محمد عبد الحفيظ الشيخ *
Mohamed Abdel
Hafied SHIEKH
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
Libyan Academy for Postgraduate
Studies
m.alshiekh@academy.edu.ly

ملخص:

على مدار أكثر من ثلاثة عشر عاماً، بدلت البعثة الأممية جهود حثيثة بهدف إيجاد مخرج للصراع الليبي القائم، وبرغم من كل المبادرات والحوارات المتعددة، لم تفلح أي منها في وضع حد ينهي الأزمة القائمة، ومع استمرار الانقسام المؤسسي وتفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية التي بلغت ذروتها، مما حدا بالبعثة الأممية إلى طرح رؤيتها الجديدة من أجل فك رموز الأزمة الليبية وحلحلة كل تعقيدات، وهو ما طرح علامات استفهام كثيرة بشأن فرص نجاح هذه الخطة، خاصة وأنه سبق لها خطط ومبادرات عديدة

been able to resolve the persistent crisis. As the institutional divisions persist and the political and economic crises intensify, reaching their climax, the UN mission has put forth a new perspective to

* - المؤلف المراسل.

understand the Libyan crisis and address its challenges.

This has prompted numerous inquiries regarding the likelihood of the plan's success, notably since it followed many prior plans and initiatives that were fated to fail because of persistent disputes and a strained environment among the different participants in the Libyan political landscape, on one side, and the conflicting interests of the external players involved in the Libyan context, on the other.

This article aims to clarify the

features of this plan, understand its context, local and international reactions to it, and its effectiveness in achieving progress toward ending the ongoing Libyan crisis. It also outlines the expected scenarios for the new UN mission's plan. It also aims to provide a future vision for the Libyan conflict in light of recent developments.

Keywords: UNSMIL initiative; Libyan conflict; updated strategy; external actors; prospects and obstacles.

مقدمة:

على مدى أكثر من عقد، ظل المشهد السياسي الليبي يعاني من مخاض انتقالي عسير، نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة والمتشابكة، أسهمت في الوصول إلى مرحلة عجزت فيها كل الترتيبات والمبادرات الأممية المتعددة، ولم تفلح أي منها في وضع حد ينهي الأزمة الليبية القائمة، ما أثار شكوكاً وتساؤلات حول كفاءة وفاعلية البعثة الأممية ومقاربتها للحل في ليبيا، وفي الوقت نفسه، ثار الجدل حول جدوى تلك الجهود، وما إذا كانت فعلاً تحمل في جعبتها أفكاراً ببناء تفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمن وتثبيت دعائم الاستقرار وعودة الدولة موحدة بمؤسساتها.

وفي ظل أزمة سياسية تراوح مكانها منذ سنوات، والأجواء المشحونة بالتوترات وسط متاهة التجاذبات والمناكفات بين القوى السياسية الليبية، مما حدا بالبعثة الأممية إلى الإعلان عن طرح رؤية جديدة من أجل فك رموز الأزمة الليبية وحلحلة كل تعقيداتها، وهو ما طرح علامات استفهام كثيرة بشأن فرص نجاح هذه الخطة، خاصة وأنه سبق لها خطط ومبادرات عديدة كان مصيرها الفشل جراء الخلافات



المستمرة بين الفرقاء الليبيين من ناحية، وفي الوقت ذاته لا يمكن تجاهل الانعكاسات السلبية للتدخلات الدولية والإقليمية وكثافتها الساعية لتحقيق أجندتها المتنافسة والمتناقضة مع المصالح الوطنية، لا سيّما تلك القوى الخارجية التي تستعين بأيادي محلية عسكرية وجماعات مسلحة ومرترقة أجانب.

من هنا، تبرز أهمية الدراسة انطلاقاً من أهمية الجهود التي تبذلها البعثة الأمنية منذ سنوات لاحتواء الأزمة في ليبيا خصوصاً في ظل التطورات السياسية والعسكرية التي صاحبها، والتهديد باندلاع حرب باتت نذرها تلوح في الأفق.

تهدف الدراسة إلى تتبع جهود البعثة الأمنية في ليبيا ومقارنتها للحل السياسي بما تمتلكه من خطط وتصورات مستقبلية لحل الأزمة القائمة، وكذا الخيارات الاستشرافية الأمنية في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

تكمّن الإشكالية المحورية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها فيما وراء خطة البعثة الأمنية الجديدة، فإلى أي حد يمكن أن تسهم في تفكيك حالة التعقيد والاستعصاء السياسي في المعادلة السياسية الليبية؟ وما هي فرص نجاحها والسيناريوهات المتوقعة لإعادة تشكيل المشهد الليبي؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما سيتم توظيف المنهج الاستشرافي الذي يمكن أن يساعد في تحقيق نتائج إيجابية ويساهم في بناء مستقبل أفضل لليبيا.

المحور الأول: ملامح خطة البعثة الأمنية الجديدة في ليبيا

بعد الإعلان عن الخطة الجديدة، طرحت تساؤلات كثيرة عن مدى واقعية هذه الخطوة وقدرتها على إزاحة المؤسسات التنفيذية والتشريعية الحالية المنتهية الصلاحية والمستمرة منذ أكثر من عقد كامل.

أولاً: مسار سياسي جديد

بعد أكثر من عقد ونصف ظل المشهد السياسي والأمني الليبي يعاني من الجمود



المستمر، ومع استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي وتشكيل مجلس النواب للحكومة الموازية في شرق البلاد، تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبلغت ذروتها، خاصة بعد أزمة مصرف ليبيا المركزي، مما هدد استقرار المنظومة المالية للبلاد قبل التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية خففت من حدة التوترات.

ولهذه الغاية تسعى الأمم المتحدة من خلال بعثتها الخاصة بالدعم في ليبيا على مقاربتها التي تعتمد على تقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين لإيجاد مخرج للصراع القائم. بيد أن البعثة الألفية لم تتمكن حتى الآن من تحقيق أي تقدم يذكر، ولم تسعفها كل الوسائل والآليات لإنهاء الأزمة الراهنة، ودعم الانتقال الديمقراطي. والنتيجة لا زالت مستمرة كما نراها اليوم، حكومتان معنيتان بإدارة الشأن العام الليبي، حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دولياً في الغرب الليبي، يقودها عبد الحميد الدبيبة، تقابلها حكومة موازية في الشرق الليبي، يقودها أسامة حماد، وتداخلت في نطاقها ليس السياسة والأيدولوجيا فقط، وإنما أيضاً المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية، في إطار التجاذب الكبير⁽¹⁾.

ضمن جهود البعثة الألفية لكسر الجمود السياسي في ليبيا، أعلنت نائبة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة "ستيفاني خوري" خلال إحاطتها أمام مجلس الأمن الدولي في 16 ديسمبر 2024، عن مبادرة جديدة من أولوياتها تشكيل حكومة موحدة للبلاد، على أن يكون من ضمن أهدافها الأساسية الوصول إلى الانتخابات كشرط لشرعيتها والاعتراف بها دولياً⁽²⁾.

وفي السياق ذاته، أضافت "ستيفاني" ضمن محاور خطتها الجديدة، بأنه سيتم تشكيل لجنة استشارية من خبراء ليبيين مع مراعاة التنوع، تكون مهمتها تقديم الاستشارات، كما شددت في الوقت نفسه على ضرورة التوافق لمعالجة النقاط الخلافية في قوانين الانتخابات، بما يضمن التمهيد لإجراء الانتخابات البرلمانية

والرئاسية في أقرب وقت، مع توفر الضمانات والتطمينات في إطار زمني محدد. وفي سياق متصل، طالبت "ستيفاني" بأن تشمل اختصاصات اللجنة وضع إطار واضح للحكومة مع تحديد المحطات الرئيسية والأولويات لحكومة يجري تشكيلها بالتوافق، وسوف تدافع البعثة الأمية عن هذه المعايير والمبادئ التي يمكن من خلالها حماية مصالح الليبيين. وأشارت الخطة أيضاً إلى دعم حوار منظم ومؤسسي لتوسيع نطاق التوافق للحد من أسباب النزاع القائمة، وبما يفتح باب المشاركة لجميع أطراف ومكونات الشعب الليبي، بما فيها الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشباب والنساء والمكونات الثقافية والمجتمعية⁽³⁾.

وفي إطار الخطة ذاتها سوف تولي البعثة الأمية اهتماماً بالشأن الاقتصادي، وكذلك توحيد مؤسسة الدولة السياسية والعسكرية ودعم جهود المصالحة الوطنية والبحث عن دعم دولي واسع لهذه الخطة. كما أشارت ستيفاني إلى أهمية توافر حسن النوايا السلمية بين الفرقاء الليبيين والرغبة في التوصل لحلول وسط لإنهاء الخلافات. ومن ثم، المضي قدماً نحو إجراء الانتخابات الوطنية لمعالجة كل القضايا العالقة، من أجل أن تكون هناك فرص متكافئة بين الجميع كي يتسنى لهم المساهمة في بناء وطنهم، وضمان مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً للجميع⁽⁴⁾.

من المتصور أن وضع خطة بهذا الشكل خلال أشهر معدودة، هي مسألة غير ممكنة، فالعملية الانتخابية وحدها تحتاج إلى وقت كافٍ للإعداد لها، بالإضافة إلى الجدل الذي أحاط بعملية تشكيل اللجنة، وإطارها القانوني ومن سيقدر الإطار القانوني لها، وكيف ستترجم مخرجات اللجنة من دون العودة لأي جهة وطنية، فأطراف ليبية عدة ترى فيها، إما مصادرة لدورها أو لمصالحها، فضلاً عن غموضها في التعاطي مع إشكالية السلطة التنفيذية، وربما يبدو أن عملية تشكيل لجنة لا تهدف فقط إلى القفز فوق المؤسسات الشرعية، بل ستقفز فوق مسألة الانقسام السياسي والمؤسسات القائمة وتحديد الحكومات والمجلس الرئاسي. وبالتالي تشكل



لجنة سيادية غير قابلة لمراجعة قراراتها أو الطعن عليها⁽⁵⁾. ومع ذلك، قد يكون من تداعيات المبادرة لفت انتباه النخبة الليبية الحاكمة إلى تحديات اللحظة الراهنة، وأن هناك قوى محركة ربما تحاول فرض وصاية سياسية على الليبيين، وبالتالي قد يدفع الفرقاء إلى التسريع من طي صفحة الخلافات، ومحاولة التوصل إلى حل للخروج من دائرة الأزمة. وهناك ما يمكن البناء عليه في هذا السياق، بقطع الخطوات الأخيرة في مشكلة القاعدة الدستورية، لفرض خطة عمل ليبية وليس خطة عمل دولية أو أممية لا تراعي الاعتبارات والاستحقاقات الليبية المطلوبة⁽⁶⁾.

وفي تطور لافت أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" في يناير 2025، عن تعيين الغانية "هانا سيروا تيتيه" مبعوثة خاصة ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة خلفاً للسنگالي المستقيل عبد الله باتيلي. ويشكل تعيين تيتيه حدثاً مهماً وله أهمية خاصة، كونه يأتي في شغور المنصب لفترة طويلة في ظل الأوضاع المعقدة التي تمر بها ليبيا⁽⁷⁾.

تظل "تيتيه" مبعوثة أممية محوّلة بمساعي تصالحية بين طرفي الصراع الليبي. ويبقى الهدف الأساس هو مقاربة تؤول إلى عودة الاستقرار السياسي والأمني، وهذا ما يتوافق مع مهمتها كوسيط أممي، من دون أن تسلك مسلكاً آخر ربما يضعها في خانة المساءلة والتشكيك في طبيعة مهمتها.

يطرح ما سبق تساؤلاً جوهرياً، هو: هل تفلح "تيتيه" في تحقيق ما فشل فيه أسلافها في ليبيا؟ وهل لدى تيتيه ما تقدمه في مسار حل الأزمة الليبية القائمة؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل في ضوء ما سبق تستوجب على "تيتيه" أن تكون على اطلاع كامل بحيثيات المشهد الليبي، ومعرفة أدق تفاصيله ومحاولة التعمق في طبيعة المجتمع الليبي، مع واقع التناقضات الحزبية والقبلية والمناطقية وربطها بالصراع على السلطة وعلى الانفراد بمفاتيح الثروة، وكذلك بالتحويلات الإقليمية

والدولية وبالتدخلات الأجنبية المتفاقمة في الشأن الليبي، بما في ذلك التدخل الأميركي الراغب في تكريس نموذج سياسي واقتصادي يتجاوب مع مصالحه حتى وإن تناقضت مع مصالح الليبيين⁽⁸⁾.

جل المؤشرات تدفع باتجاه صعوبة تنفيذ خطة البعثة الأمامية الجديدة، نظراً لافتقارها إلى آليات ملزمة لتنفيذ قراراتها، وهذا بطبيعة الحال ما ينسحب على كل المبعوثين السابقين، وربما تأتي الخطة الجديدة في سياق إعادة تشكيل الأزمة الليبية بصورة أخرى، بدلاً من حلها.

وقد اتضح ذلك من خلال تعاقبهم على ليبيا وتعدد مهامهم، ويبدو جلياً أنها لا تعدو أن تكون سوى تبادل أدوار وظيفية للمبعوثين الأماميين، لا تحضر الإرادة السياسية الحقيقية في حساباتهم. وبالتالي يصعب عقد آمال على البعثة الأمامية لإحداث تغيير جذري يفضي إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وتوحيد مؤسسات الدولة والخروج من دائرة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا، في المدى المنظور⁽⁹⁾.

ثانياً: ردود الفعل المحلية والدولية تجاه الخطة الجديدة

كما هو متوقع، تباينت ردود الأفعال الليبية الرسمية والعربية والدولية تجاه خطة البعثة الأمامية الجديدة، محلياً، تسارعت تصريحات القيادات الليبية حول الخطة الجديدة، وتباينت ردود الأفعال وانقسمت المواقف بين مؤيدين يدعمون الخطة بلا تحفظ، وأخرى رحبت بحذر، مقابل معارضين يرفضونها بشكل قاطع.

بدوره، فقد استبق المجلس الرئاسي إعلان تشكيل اللجنة الاستشارية بمطالبتها بتشكيلها بشكل متوازن ومستقل عن أي ضغوط سياسية. وفي إشارة إلى موقفه المستبق من عدم إلزامية نتائج اللجنة، دعا المجلس الرئاسي الأطراف الليبية إلى "الاستئناس" بتوصيات اللجنة الاستشارية وضرورة تقييمها لضمان توافق أوسع، مؤكداً تمسكه بضرورة الاحتكام إلى الشعب عبر استفتاء حر ونزيه حول النقاط

الخلافة المتبقية في مشروع القوانين الانتخابية.

من جهته، عبّر نائب رئيس المجلس الرئاسي عبد الله اللافي، عن دعمه الكامل والمطلق لإطلاق عملية سياسية شاملة برعاية بعثة الأمم المتحدة. واعتبر اللافي أن هذه العملية تمثل مساراً وطنياً ضرورياً لتحقيق الاستقرار وتوحيد مؤسسات الدولة والخروج من حالة الجمود السياسي، وصولاً إلى انتخابات وطنية حرة ونزيهة تحقق تطلعات الشعب الليبي في بناء دولة ديمقراطية موحدة وذات سيادة⁽¹⁰⁾.

برغم من انقسام المجلس الأعلى للدولة على نفسه، فقد رحب كل من خالد المشري ومحمد تكاله المتنازعين على شرعية المجلس بمبادرة خوري. وقد اعتبر المشري أن تشكيلة اللجنة الاستشارية التي أعلنت عنها البعثة الأمامية ضمن مبادراتها السياسية الجديدة، "غير متوازنة بكل المعايير"، وأن اللجنة بعدم التوازن في تشكيلها يصعب أن تقترح حلولاً متوازنة ومقبولة، معبراً عن احترامه للشخصيات التي تشكلت منها اللجنة، ومن دون أن يحدد كيفية الاختلال في توازن اللجنة.

وفي السياق نفسه، اعتبر تكاله أن اللجنة تشكلت "دون أي معايير"، متهاً البعثة الأمامية بأنها لم تتشاور مع الأجسام الشرعية المنوطة بهذه المهام دستورياً وفق الاتفاق السياسي وهما مجلس النواب ومجلس الدولة. وهذا سيؤدي إلى إضافة طرف جديد في الأزمة الليبية بدلاً من حلها، خاصة وأن الأسماء لا تعكس أي توازن سياسي أو توافق بحسب تعبيره⁽¹¹⁾.

أضف إلى ذلك أن تضارباً في مواقف مجلس النواب بخصوص الخطة، وفي الوقت الذي أكد فيه رئيسه عقيلة صالح، على أهمية بذل كل الجهود لدعم المساعي الأمامية للدفع بالعملية السياسية وتشكيل حكومة موحدة في مدة محددة، يكون هدفها الأساس العمل على تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. في حين برز تصريح آخر في الاتجاه المعاكس بخالف ما يطرحه صالح، حيث أصدر 4 من أعضائه وهم فوزي النويري، وطلال الميهوب، وعائشة شلاي وسالم قنان بياناً مشتركاً اعتبروا

فيه "إن البعثة الأممية أصبحت جزءاً من المشكلة وليست الحل، وقالوا أيضاً أن إحاطة ستيفاني خوري وخطتها لم تأتي بأي جديد وتمثلان عبارات عامة ومواقف مكررة لخطط مبعوثين سابقين ولا تلبي تطلعات وطموحات الليبيين"، مؤكداً رفضهم القاطع أي محاولة لفرض حلول مفصلة خارج إرادة الشعب الليبي أو تجاوز ممثليه" بحسب تعبيرهم⁽¹²⁾.

من جهة أخرى، اتهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة مجلس النواب بعرقلة العملية الانتخابية واستمرار المراحل الانتقالية، وأن لجنة الدستور المنتخبة من الشعب قدمت مسودة دستور إلى مجلس النواب الذي قدم مصالح أعضائه على حساب مصالح الوطن، ورأى بأنها لا تتوافق معها فكانت حييسة الأدراج، مشيراً إلى أن حكومته جاهزة لتسليم السلطة إلى حكومة جديدة بعد الانتخابات البرلمانية⁽¹³⁾.

يبدو جلياً إن القاسم المشترك الذي يجمع الفرقاء الليبيين نابع من انشغالاتهم بمصالحهم الخاصة، إذ كيف تقرر مجموعة سياسية متنفذة وممكنة من السلطة أن تتنازل عنها أو تتقاسمها مع آخرين معارضين لها، وكيف يمكن لمجموعة سياسية حاكمة ومحتكرة للسلاح أن تتفاوض مع مجموعات مدنية ليس لها سلاح.

أما دولياً، رحب الاتحاد الأوروبي بالخطة الأممية الجديدة، واعتبرها تطور إيجابي لإحياء العملية السياسية، داعياً الفرقاء الليبيين والقوى الدولية الفاعلة في المشهد الليبي إلى العمل مع البعثة الأممية لضمان نجاح آلية الوساطة.

وفي المنحى ذاته، لاقت هذه المبادرة ترحيباً من الدول الخمس الكبرى عبرت عنه من خلال مندوبيها في مجلس الأمن، كما أعلنت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا في بيان مشترك دعمها لخطة البعثة الأممية واستعدادها الكامل لتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة. مع ملاحظة توسع نشاط الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية في هذا الاتجاه، في دعم هذه المبادرة، وبدل كل

الجهود في تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة، وحثت جميع الأطراف على المشاركة فيها، ودعتها إلى الامتناع عن أي مبادرة موازية وغير منسقة، مؤكدة دعمها بقوة الجهود الشاملة للتوصل إلى اتفاق سياسي قادر على توحيد الحكومة وإنهاء مسار التفتت. لكن مصير المبادرة الأومية يبقى رهينا بتجاوب الأطراف المحلية وفعالية الدور الأومي والدولي في الضغط لإيجاد حلول ناجعة للأزمة⁽¹⁴⁾.

وفما لم يصدر أي تعليق من جانب الدول الإقليمية المعنية بليبيا حيال اللجنة الاستشارية، أبدى الممثل الأميركي الخاص لدى ليبيا "ريتشارد نورلاند" ترحيب بلاده بتشكيل اللجنة، ومواصلة دعم أعمال البعثة الأومية. وأكد نورلاند، بحسب منشور للسفارة الأميركية دعم بلاده للجهود الليبية لتوحيد المؤسسات وتعزيز السلام والاستقرار وتطوير مسار موثوق به نحو الانتخابات.

كما رحبت بعثة الاتحاد الأوروبي والبعثات الدبلوماسية لأعضاء الاتحاد لدى ليبيا بإنشاء اللجنة الاستشارية، مؤكدة أنها "خطوة مهمة في العملية السياسية التي تقودها ليبيا، وتيسرها الأمم المتحدة". واعتبروا في بيان مشترك، أن دور البعثة الأومية "ضمان لهذه المبادرة، وتصميمها على تكوين متوازن للجنة"، ودعت "جميع المؤسسات الليبية وأصحاب المصلحة إلى دعم عمل اللجنة بصدق، وحمايتها من التدخل السياسي". كما دعا البيان الأوروبي اللجنة الاستشارية إلى الإسهام "في تعزيز رؤية وطنية موحدة، وهو أمر ضروري لدفع ليبيا نحو الانتخابات الوطنية، وتوحيد المؤسسات، وفي نهاية المطاف الاستقرار والازدهار على المدى الطويل للشعب الليبي.

المحور الثاني: فرص النجاح واحتمالات الفشل

أثارت خطة البعثة الأومية الجديدة بشأن ليبيا تساؤلات كثيرة حول فرص نجاحها، خاصة أنه سبق لها مبادرات وخطط عديدة كان مصيرها الفشل جراء خلافات مستمرة بين الفرقاء المحليين وداعميهم الخارجيين. وحدد عبد الله اللافي شروطاً

لنجاح مبادرة البعثة الأممية، أهمها تمثلت في تعزيز التنسيق الدولي وتوحيد الجهود الإقليمية والدولية لدعم هذا المسار السياسي.

أولاً: فرص النجاح

إن فرص نجاح التسوية المحتملة مرتبطة بعدة عوامل يأتي في مقدمتها تفاصيلها وشروطها والجدول الزمني، وتوافق الفرقاء من خلال مشاركة فاعلة للجميع، بحيث تضمن دمج وإشراك كافة الأطراف في العملية السياسية، ومنع أي تفرد يحول دون إيجاد توافق وإعادة ليبيا إلى مربع الأمن والاستقرار. وفي ضوء الحرص على نجاح تسوية سياسية يجب على الفرقاء وقف تشنجات الخطاب التخويني المتبادل بغية تعزيز الشرعية لهذا الطرف أو ذاك، مثلما يجب على القوى الوطنية تغليب الجانب الوطني على المنطق القبلي والمناطقى والحزبي الشائع في غياب الدولة المؤسسية القوية التي يحتمى بقانونها الجميع، وتنضوي في بوتقتها المؤسسية كافة القوى السياسية. وأن تكون الحسابات الخاصة آخر شيء يحضر في التفكير السياسي الوطني، والحرص مرة أخرى دون الوقوع في مآسير قوى الخارج العبثية في المشهد السياسي والأمني الليبي.

من جهته، يرى المحلل السياسي بوبكر حماد، إن الفشل هو مصير خطة البعثة الأممية الجديدة لعدة أسباب، لعل أبرزها؛ عدم وجود شريك سياسي في غرب البلاد، لمجلس النواب في الشرق، في ظل استمرار حالة الانقسام التي تسم المجلس الأعلى للدولة، فضلاً عن عدم إشراك الفاعلين على الأرض المتمثل في المجموعات المسلحة الحاكمة في المنطقة الغربية. وبحسب حماد، هناك في ليبيا فعلياً قوتان، الأولى تتمثل في القيادة العامة للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، تمثل المنطقة الشرقية ومعظم المنطقة الجنوبية، وهي حاضرة عبر ممثلين لها في أي حوار، أما المجموعات المسلحة في الغرب الليبي، فهي غير متفقة ولا يمكن القول بأن أحداً يمثلها. وفي ظل هذا الوضع، لن يتمكن الطرف المحاور في المنطقة الغربية من تنفيذ



أي اتفاق مقبل، وهو ما يستلزم إشراك ممثلين مباشرين عن الجماعات المسلحة النافذة في الغرب في أي حوار مستقبلاً لضمان تطبيق مخرجاته. وفي سياق متصل، يرى رئيس الحكومة الليبية أسامة حماد أن الخطة لا تختلف عن تلك التي أطلقها المبعوث الأممي السابق عبد الله باتيلي، خلال إحاطته لمجلس الأمن في 27 فبراير 2024، وقال إنها تهدف لتوسيع الحوار وجمع الأطراف الليبية لتمكينها من تجاوز الركود الحالي وقيادة البلاد نحو تنظيم الانتخابات العامة. وذكر أيضاً بأن اجتماع مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في بوزنيقة المغربية للتداول حول تشكيل حكومة، يعني رفض المجلسين لخطة ستيفاني الجديدة، فالطرفان يريان أن الحل في استمرار المشاورات بينهما، وعدم إشراك أطراف أخرى كما تنوي البعثة الأممية فعله. من المفيد التذكير بتوصل مجلس النواب والأعلى للدولة خلال اجتماعها في بوزنيقة المغربية إلى اتفاق من 8 مواد، أبرزها المتعلق بإعادة تشكيل السلطة التنفيذية بالبلاد⁽¹⁵⁾.

بدوره، يرى المحلل السياسي فرح فركاش، أن ستيفاني خوري كغيرها من المبعوثين السابقين، أهملت الإطار الدستوري، الذي يعد الحل الأمثل للأزمة الليبية، وبحسب وصفه إن الانتخابات لن ترى النور من دون دستور توافق يرسم شكل الدولة وينظم العلاقة بين السلطات والمؤسسات. وبالمنطق عينه، انتقدت عضو المجلس الأعلى للدولة أمينة المحجوب المبادرة واستبعدت نجاحها في ظل تضارب المصالح وتقاطعات أطرافها الدولية والإقليمية بشأن ليبيا. وشددت على الحاجة الماسة إلى دستور دائم بدل الخوض في صياغة قوانين معيبة.

أما عضو المجلس الأعلى للدولة بلقاسم قريط، فيرى بأن المبادرة جاءت في الوقت المناسب، بعد مرور 4 سنوات على حكومة الوحدة الوطنية التي لم تنجح في تحقيق ما وعدت به، داعياً إلى تجنب الحكم على الخطة الجديدة كونها غير واضحة المعالم، لكنه انتقد خلوها من عدم ذكر أي دور للمجلسين النواب والأعلى للدولة. مؤكداً

في الوقت نفسه، إذا كان التحرك الدولي جاداً ويوفر الأدوات المناسبة فمن الممكن التوصل إلى حلول حقيقة للأزمة، لكن الصعوبة هي في كيفية ردع الدول التي تقوم بتصفية حساباتها على الساحة الليبية الداخلية، وهو ما فشلت البعثة الأمامية في تحقيقه.

من جهة أخرى، يقول عضو مجلس النواب عبد المنعم العرفي، أن الخطة يمكن البناء عليها في ظل حالة الانسداد السياسي، لكن نقطة الخلاف تكمن في تشكيل لجنة فنية، موضحاً أن تشكيل لجنة مكونة من 150 شخصية دون تحديد آلية ومعايير واضحة سيؤدي إلى تكرار التجربة السابقة المتمثلة في مخرجات ملتقى الحوار السياسي جنيف 2021، وما أفرزه من نتائج أسوأ من المتوقع⁽¹⁶⁾.

ويرى المحلل السياسي عبد الله الكبير، أن نائبة الممثل السابقة ستيفاني خوري لم تجد الدعم الحقيقي من قبل الأطراف الدولية أو المحلية لإطلاق مبادرة حقيقية لحل أزمة الوصول إلى عقد الانتخابات، مضيفاً بأن الطريق في هذه المبادرة لا زال في البداية، وهو ما لا تحتمله ليبيا، ويعكس الموقف الدولي غير الجاد في إنهاء الأزمة. لكن تبقى معضلة من سيضع إطار عمل وآلية تشكيل اللجنة، إضافة إلى عدم وضوح من أين يمكن أن تبدأ اللجنة عملها، هل ستضع قاعدة دستورية كاملة، في الوقت الذي قطع فيه مجلس النواب والأعلى شوطاً طويلاً في حوار القاهرة، فيما يخص القاعدة الدستورية، وبالتالي مصادرة هذه المكتسبات، فضلاً عن مصادرة التعديل لطرح التعديل الـ (13) كأساس لقاعدة دستورية، بالإشارة أيضاً إلى الافتقار لخطة زمنية وتفصيل إجراء الاستحقاق الانتخابي⁽¹⁷⁾.

لا يمكن إغفال خطة البعثة الأمامية وتجاهلها لدور كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، باعتبارهما يمثلان الهيئتين التشريعتين الرئيسيتين في البلاد، مما دفعهما إلى عقد اجتماع تشاوري بين قرابة 100 من أعضاء المجلسين في مدينة بوزنيقة المغربية، وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على تشكيل 5 لجان مشتركة، أهمها



لجنة لبحث إعادة تكليف سلطة تنفيذية جديدة تتألف من حكومة ومجلس رئاسي جديدين. إن "البعثة الأمامية ليست جادة تماماً في البحث عن أي حلول ولن تستطيع إنهاء حالة الجمود السياسي الحالي فعلياً أو إيجاد حل ناجع وواقعي فيها⁽¹⁸⁾.

يبدو أن هذا التوجه لا يعدو أن يكون محاولة لعرقلة مسار الانتخابات، وليس إنجازها، إذ أنها تحتاج إلى اتفاق موسع وشامل يمكن البناء عليه، وليس حصرها في أشخاص وفاعلين بعينهم، وأن فشل هذه الأطراف في أن تجعل من هذه القوانين الانتخابية واقعاً، لا يمكن التعويل عليها في تحقيق أي تقدم في مسار العملية السياسية، وعليه، يبقى الحل في أن تتوفر فيه اشتراطات الشمولية والتعددية دون حصرها في أشخاص أو مؤسسات دون غيرها⁽¹⁹⁾.

برغم من الدعم الدولي للمبادرة الأمامية الجديدة، إلا أنها لم تتقدم إلى الأمام منذ الإعلان عنها، ولا يمكن أن تؤسس لأي اتفاق سياسي حقيقي، في ظل استمرار هذه الأطراف التي أسهمت في عرقلة الانتخابات التي كانت مقررة في أواخر ديسمبر 2024، ولم تقدم أي حل حقيقي يذكر لكسر الجمود السياسي والتوجه نحو تجديد السلطة التشريعية في البلاد منذ أكثر من عقد كامل. وكل ما تقوم به هو المناورة من أجل إطالة أمد الأزمة بما يضمن بقائها وعدم إقصائها من المشهد الليبي، ولتكون المحصلة الدوران في دائرة مغلقة لا أكثر، ورجحان سقوط المبادرة وصعوبة التئام أطرافها الخمسة بالآلية والكيفية المعلنة عنها.

ثانياً: تحديات تعيق جهود البعثة الأمامية في ليبيا

هناك العديد من التحديات التي أسهمت في تقييد فاعلية قوانين وتعثر جهود البعثة في ليبيا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

1- التحديات السياسية والأمنية: تمثل عملية توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية تحت سلطة تنفيذية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية، التي تعهدت في وقت سابق بإيلاء هذا الملف أولوية قصوى،

خصوصاً وأنها تعد العامل الأبرز وراء تعطيل العملية السياسية وما تشكّله من خطر يهدد أمن واستقرار ليبيا. بالمحصلة لم تتمكن الحكومة من تحقيق ما أقيمت لأجله. إن نجاح هذه العملية سوف يعزز من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في ليبيا، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع. وهو ما يتطلب لتجاوزه إرادة سياسية صلبة، واستعداداً للتنازل عن المغامرات السياسية والمادية التي تم تحصيلها بفعل الاستثمار في الانقسام والصراع.

حيث باتت الأطراف الليبية تنظر إلى مصالحها الشخصية على حساب مصالح بلادهم العليا، مع غياب الإرادة السياسية وحسن النية لدى القادة السياسيين. وبدا واضحاً أن هناك ممانعة من الأطراف الليبية في تأجيل تنظيم الانتخابات إلى أجل غير مسمى، مما جعل من ليبيا مسرحاً لصراعات محتدمة بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة.

2- سطوة الفصائل والتشكيلات المسلحة خارج سلطة الدولة: لا تزال عملية

توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تواجه بكثير من المعوقات، وبخاصة فيما يتعلق باستيعاب الفصائل والكتائب المسلحة التي حاربت النظام السابق واحتفظت بأسلحتها ضمن هيكل الجيش النظامي. إن وجود مثل هذه الميليشيات يدفع جماعات أخرى ويشجعها على البحث في أمر تشكيل ميليشيات خاصة بها، وهو ما يسرع الاتجاه نحو مزيد من الانقسام ونحو تجدد التمرد واحتمالات توسع رقعة الاحتراب. كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة على نطاق واسع⁽²⁰⁾.

وتشير تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة إلى أن الصراع المسلح في ليبيا تسبب في مقتل وإصابة آلاف المدنيين والعسكريين.

- وقدّر عدد القتلى في الصراع منذ عام 2011 يتراوح بين 15,000 و 30,000.



- في عام 2018، بلغ عدد الضحايا المواجهات المسلحة 3719 من المسلحين و772 مدني بينهم 49 طفلاً.

- في عام 2020، وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مقتل وإصابة 358 مدنياً على الأقل.

- في عام 2024، أدت الاشتباكات المسلحة إلى سقوط ضحايا من المدنيين والعسكريين. وفي شهر مايو، أدت اشتباكات في الزاوية إلى سقوط قتلى وجرحى، وفي شهري يوليو وأغسطس، شهدت طرابلس اشتباكات مماثلة خلفت عشرات القتلى والجرحى.

- وفي مايو 2025، قدر عدد ضحايا الاشتباكات المسلحة 93 قتيلاً بينهم 8 مدنيين. ولا يزال العدد الدقيق للضحايا غير واضح بسبب صعوبة الوصول إلى المعلومات وتضارب التقارير. ومع استمرار التحشيد العسكري للفصائل المسلحة في العاصمة طرابلس، تنذر المؤشرات باحتمالية اندلاع المواجهات المسلحة مجدداً⁽²¹⁾.

3- التحدي الخارجي: إن حجم التدخل الخارجي وحدته التنافسية وزحمة الفاعلين الدوليين والإقليميين في الساحة الداخلية الليبية، اشتد في ظل عجز الأطراف الليبية عن التحرك بصفة مستقلة، فدخلت البلاد في حرب بالوكالة، لصالح أجنداث دولية وإقليمية، أدت تدخلات كل من فرنسا، وروسيا، ومصر، والإمارات، وإيطاليا، وبريطانيا، وتركيا، وقطر، وغيرها إلى مزيد من تصلّب مواقف الفرقاء الليبيين، بحيث أسهمت سلبياً في تشطي الواقع الداخلي، وعززت من انقسامات الرأي السياسية، وتوسيع شرخ القوى الاجتماعية المتباينة، بما يحول دون تقاربها، مما جعل خيار المصالحة بين الفرقاء مشكلة يصعب فك رموزها وحلحلة كل تعقيدات⁽²²⁾.

لقد ساهم التدخل الأجنبي في ليبيا في نشر الفوضى، والأحقاد بين المكونات

الاجتماعية، إذ أنه انتصر لفئة على حساب أخرى داخل المجتمع الليبي، واستشعر الطرف المهزوم غدر الطرف المنتصر به، عبر استعانتته بالخارج، وهو ما أوجد بيئة صالحة لنمو الجماعات "المتطرفة"، وصولاً إلى سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة من البلاد، من دون إغفال دور الحكومات الليبية المتعاقبة، في إيجاد هذه البيئة، عبر كارثية تدبير الشأن العام الليبي ورسم خطط سيره. ومع ذلك، يُطلب المزيد من التدخلات لمعالجة الفوضى، وحماية أو نصرة فئة على أخرى، داخل مجتمعنا، فتكبر المأساة⁽²³⁾.

وتأتي مسألة إجلاء القوات الأجنبية من الأراضي الليبية البالغ عددهم 20 ألف عنصر مسلح، من أهم التحديات التي سوف تواجه البلاد. انتهت المهلة المحددة دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، الناتجة عن اتفاق 25 أكتوبر 2020، من إجبار تلك القوات على مغادرة ليبيا، وهو ما يبنى بإمكانية عودة الصراع المسلح مجدداً⁽²⁴⁾.

المحور الثالث: سيناريوهات المستقبل

وفي ضوء الصراعات الحادة فإن المشهد السياسي والأمني الليبي مفتوح على سيناريوهات عدة، وذلك وفقاً لما سوف تسفر عنه تفاعلات الصراع، ومدى حرص واستعداد فرقاء العمل السياسي والعسكري تقديم تسهيلات حقيقية في طريق رأب الصدع الليبي الداخلي والاحتكام لمنطق المصلحة الوطنية، بعيداً عن تأثيري المصالح الضيقة وأجندة التجاذبات الخارجية في ليبيا.

إن من شأن تباعد الفرقاء الليبيين وتمترسهم خلف طروحاتهم بأبعادها السياسية والمناطقية والمحاصصة الحادة، فآفاق كارثية تنتظر مستقبل البلد ووحدته وتميمته في المدى المنظور، حيث أن استمرار الأوضاع الراهنة دون حلول توافقية قد يفضي في نهاية المطاف إلى تفكيك الدولة أو تقسيمها على أسس جهوية وقبلية، وبخاصة في ظل انتشار الفوضى والمليشيات المسلحة بأبعادها المختلفة السياسية



والأيديولوجية والمناطقية وغياب سلطة مركزية قوية، وكثرة التدخلات الخارجية. وهذا يخدم مصالح تجار الفوضى والسلاح في ليبيا والأطراف الخارجية الداعمة لها. مما يقلل من حظوظ الخطة الأممية وما يتمخض عنه في الوصول لحل نهائي للمشكل الليبي، عدم انخراط الفاعلين المحليين على الأرض في هذه المبادرة، برغم دعوة البعثة الأممية للمبادرة جاءت انطلاقاً من حرصها الظاهري على تحقيق التوافق بين الفرقاء، ومحاولة لم شمل الليبيين قبل أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع.

إزاء هذه التحديات المذكورة، وبالنظر إلى تعقيدات المشهد السياسي والأمني الليبي، ما يجعل إيجاد حل للأزمة الراهنة أكثر تعقيداً ويضع البلد أمام مفترق طرق، فإن مستقبل الخطة الأممية ومخرجاتها على أرض الواقع ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أي اختراق حقيقي يذكر في سياق العملية السياسية وكسر الجمود السياسي، قد يسير في أحد السيناريوهات التالية:

أولاً: انهيار مبكر للخطة الأممية

ما يرجح هذا السيناريو تشعب وتباين رؤية الأطراف المختلفة للخطة، فضلاً عن الانقسامات الحادة والبينية بين كل طرف من الرافضين أنفسهم، ما قد يجعل التوصل إلى توافق عبر التفاوض غير مجدٍ. إن من أهم الاحتمالات التي تعزز من اندفاع الأزمة نحو تحقق هذا السيناريو، تتمثل في الآتي:

- إطالة أمد الأزمة وعدم قدرة أطرافها المباشرة المتمثلة في المؤسسات السياسية والعسكرية في الوصول إلى حل ينهي الأزمة القائمة ويضع حداً لها بما يحول دون بروز تفاعلات إضافية.

- توفر دعم إقليمي ودولي لمثل هذا التحرك، بما يمنحه مزيداً من القوة والتأثير والزم.

- عدم نجاعة المبادرات والحوارات السياسية مع قناعة طرفي الصراع بعدم جدوى السلاح والتوازن على الأرض في ظل عدم قدرة أي طرف على تحقيق

الحسم العسكري لصالحه بما يزيد من التباعد والتنافر بين الأطراف الليبية.

ثانياً: نجاح محدود

في هذا السيناريو يعتمد نجاح الخطة بشكل أساسي على زيادة حجم القبول الداخلي والخارجي لها في المشهد الليبي، عبر التحرك الدبلوماسي بين الفرقاء بوساطة دولية وأمنية لإقناعهم بجدوى الخطة. إن من شأن نجاح الأطراف الليبية في التوصل لتفاهات سياسية أن تحقق الآتي:

- ضمان الانتقال السلس والهادئ للسلطة، واحتواء الأزمة السياسية الراهنة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتجنب البلاد ويلات الفوضى والانقسام.
- الشروع في بناء المسار السياسي الديمقراطي بما يعزز من أجواء الحرية في البلاد.
- توفير الفرص لتعافي الاقتصاد الوطني، وتجنبه الانعكاسات السلبية الناجمة عن استمرار الأزمة، بوتيرتها الحالية، أو اندفاعها نحو منزلقات خطيرة.
- توفير الأجواء المناسبة بما يعزز من الحضور الإقليمي لليبيا في المنطقة، ومن ثم تلافي الارتدادات السلبية لحالة الاضطراب على الحدود.
- إن من شأن جلوس الفرقاء الليبيين حول مائدة حوار حقيقية مع توفر الإرادة السياسية أن يقطع الطريق أمام التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي.
- قطع الطريق أيضاً أمام الجماعات المتشددة التي تحاول بكل السبل استغلال حالة الفراغ السياسي والفوضى لإيجاد موطئ قدم لها في ليبيا.

ثالثاً: إعادة إنتاج فترة انتقالية هشة

لا تعد عملية التوافق والتسوية السياسية مشكلة من حيث الصعوبات العملية فحسب، بل أيضاً من حيث صعوبة الاتفاق على إطار مفاهيمي واضح يسهم في تفسيرها، إذ كيف تقرر مجموعة سياسية متنفذة ومتمكنة من السلطة أن تنازل عنها



بسهولة أو تتقاسمها مع آخرين معارضين لها، وكيف يمكن لمجموعة سياسية حاکمة ومحتكرة للسلاح أن تتفاوض مع مجموعات مدنية لا تملك السلاح.

لا شك أن فرص نجاح خطة البعثة الأممية الجديدة في عملية التسوية بين الفرقاء الليبيين يتوقف على توافق القوى الدولية الفاعلة في الساحة الليبية، وسيكون له دوره الواضح في مسار حل الأزمة، لمنح جولات الاتفاق السياسي فرصة النجاح، وإيجاد مخرج مرضي للتسوية بين الفرقاء. لكن يبقى الدور الأممي في ليبيا من الأهمية بمكان بحيث لا بديل عن عنوانه العريض، رغم أن الفاعل المحرك لروافعه معروف، وهو ما بدأت معاملته واضحة من خلال ما حققه وفدا اللجنة العسكرية في جنيف من اتفاق شامل ودائم لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة⁽²⁵⁾.

يبدو أن استمرار الوضع على ما هو عليه هو المرجح، فكلما اقتربت الأزمة من الحل، وفق الاتفاقات الدولية والأممية، تدلي القيادات السياسية بتصريحات متباينة لتؤكد عمق الخلاف وتصلب الآراء، فالأطراف الحالية مستفيدة من الوضع الراهن وهي غير مستعدة للتنازل عن المغام التي تم تحصيلها من جراء الانقسام والتشطي، يستفيد من هذا الوضع كل الأطراف السياسية والعسكرية، حيث تنفق أموالاً طائلة دون حسيب أو رقيب. وهو ما يعني استمرار حالة الانقسام من دون حرب، وإن حصلت بعض الاضطرابات الأمنية والسياسية الناجمة عن الانشقاقات وتغير شبكة التحالفات والمصالح من حين لآخر.

ومن خلال الاستعانة بتقنية التحليل الرباعي (SWOT) في تحديد العوامل الرئيسة التي قد تؤثر على نجاح خطة البعثة الأممية في ليبيا، يمكن تحديد نقاط القوة المتاحة، واغتنام الفرص الممكنة، والحد من نقاط الضعف والتخفيف من التهديدات المحتملة، يمكن تعزيز فرص نجاح الخطة وتحقيق أهدافها.

1- نقاط القوة:

أ- الشرعية الدولية: حيث تتمتع البعثة الأممية بشرعية دولية وقوة تفويض من



مجلس الأمن الدولي، وهو ما يمنحها ثقلاً سياسياً وقانونياً كبيراً.

- ب- **الخبرة والتجربة:** تمتلك الأمم المتحدة خبرة واسعة في إدارة عمليات حفظ السلام وبناء الدول في مناطق الصراع، ويمكن الاستفادة من هذه الخبرة في ليبيا.
- ت- **الموارد المتنوعة:** قدرة الأمم المتحدة على حشد الموارد المالية والبشرية واللوجستية من مختلف الدول الأعضاء، مما يعزز من قدرتها على تنفيذ مهامها بفعالية.
- ث- **سهولة عملية الاتصال:** تتمتع الأمم المتحدة بشبكة واسعة من المكاتب والمنظمات والشركاء في ليبيا، وهو ما يسهل عليها الوصول إلى مختلف الأطراف والتواصل معها.

2- نقاط الضعف:

- أ- **القيود السياسية:** قد تواجه البعثة الأممية في ليبيا قيوداً سياسية من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والتي قد تعرقل اتخاذ قرارات حاسمة أو توفير الدعم الكافي.
- ب- **الوضع الأمني:** يمثل التهديد الأمني في ليبيا تهديداً كبيراً على الليبيين من ناحية، وعلى سلامة موظفي البعثة الأممية وقدرتها على الوصول إلى المناطق المتضررة وتقديم المساعدة.
- ت- **نقص التمويل:** قد تعاني البعثة الأممية من نقص التمويل الكافي لتنفيذ جميع جوانب خطتها، خاصة في ظل الأزمات الإنسانية المتعددة حول العالم.
- ث- **التنسيق المعقد:** قد يكون التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات الليبية المعنية أمراً معقداً وصعباً، مما قد يؤثر على فعالية العمليات.



3- الفرص:

أ- دعم دولي متزايد: قد يؤدي تزايد الاهتمام الدولي بليبيا والرغبة في حل الأزمة إلى توفير دعم أكبر للبعثة الأممية.

ب- تقارب الأطراف الليبية: قد يؤدي حدوث تقارب بين الأطراف الليبية المتنازعة إلى خلق فرصة للتقدم في العملية السياسية وتحقيق الاستقرار.

ت- الموارد الطبيعية: يمكن أن تساهم موارد ليبيا الطبيعية، خاصة النفط والغاز، في تمويل جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، وتوفير فرص جديدة للتعاون الدولي.

ث- دور إقليمي فاعل: يمكن أن تلعب الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم الاستقرار في ليبيا والتصدي للتحديات المشتركة مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

4- التهديدات:

أ- استمرار الصراع: قد يؤدي استمرار الصراع المسلح في ليبيا إلى تقويض جهود السلام وإعاقة جهود البعثة الأممية.

ب- التدخل الخارجي السلبي: قد يؤدي تدخل بعض الدول الخارجية في الشأن الليبي إلى إذكاء الصراع وتعقيد الوضع السياسي.

ت- الإرهاب والجماعات المسلحة: يشكل الإرهاب والجماعات المسلحة تهديداً كبيراً للأمن والاستقرار في ليبيا، وقد يستهدفون موظفي البعثة الأممية في ليبيا ويعرقلون عملهم.

ث- تدهور الأوضاع الإنسانية: قد يؤدي تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا إلى زيادة الاحتياجات وتحدي قدرة البعثة الأممية على تقديم المساعدة الكافية.

وباستخدام تقنية (دلفي) يمكن من خلالها جمع آراء الخبراء والمختصين من ذوي الشأن وتوصلهم إلى توافق حول القضايا المعقدة المتعلقة بالاستقرار والتنمية في ليبيا.

- تحديد الأولويات الرئيسية: بعد تحديد أهم التحديات التي تواجه ليبيا، مثل الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار وتدهور الوضع الاقتصادي، وتقديم توصيات بشأن الأولويات الرئيسية التي يجب على البعثة الأمنية معالجتها. يمكن من خلالها صياغة أهداف واقعية وقابلة للقياس لخطة البعثة الأمنية، وتحديد المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم.

- تقييم المخاطر والفرص: يتم ذلك من خلال تقييم المخاطر المحتملة التي قد تعرقل تنفيذ خطة البعثة الأمنية، مثل تصاعد العنف، التدخل الخارجي السلبي، أو عدم الاستقرار السياسي. يمكن أن تساعد ذلك في تحديد الفرص المتاحة لدعم الاستقرار والتنمية في ليبيا، مثل المصالحة الوطنية، أو الإصلاحات الاقتصادية، أو التعاون الإقليمي.

- تطوير الاستراتيجيات والسياسات: يمكن من خلالها تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة لمعالجة التحديات التي تواجه ليبيا، ودعم جهود السلام وبناء الدولة. ويمكن أن تشمل أيضاً تطوير استراتيجيات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو تعزيز سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان.

- تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية: يمكن استخدام تقنيات دلفي لتعزيز مشاركة الأطراف الليبية المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقبائل، في عملية التخطيط وصنع القرار. ويمكن أن تساعد في ضمان أن تعكس خطة البعثة الأمنية احتياجات وأولويات الشعب الليبي، وتعزيز الملكية المحلية لجهود السلام والتنمية.

- رصد وتقييم التقدم: يمكن تطوير إطار لرصد وتقييم أي إنجاز يذكر في تنفيذ



خطة البعثة الأمنية. من خلال تحديد المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم، وجمع البيانات من مصادر متنوعة، وتحليل النتائج لتقديم توصيات لتحسين فعالية الخطة.

خاتمة:

تشكّل هذه القراءة الاستشرافية لخطط البعثة الأمنية تجاه الأزمة في ليبيا حصيلة نقاشات لأكثر من عقد ونيف، وتحديدًا منذ الانقسام السياسي في عام 2014. ولا يعني أن هذه الخيارات الاستشرافية للأمم المتحدة في التعامل مع التحديات التي تواجه ليبيا هي الوحيدة والحصرية التي ليس لها بدائل أخرى، فلكل منها إيجابيات وسلبيات، وفرص ومخاطر.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن هذه الخطة وإن اختلفت عن سابقتها وفي بعض تفصيلاتها، لكنها تعبّر عن حجم الأزمة التي تعانيها ليبيا والمتمثلة في عدم وجود حل سياسي سريع وعاجل للأزمة القائمة.

ربما لا تمتلك البعثة الأمنية خياراً مرجحاً لحل الأزمة القائمة في ليبيا، برغم الجهود المبذولة في العثور على أفضل البدائل والحلول وربما بأقل تكلفة وبأقل الأضرار. كل ذلك يجعل الخيارات الاستشرافية الواردة في متن هذه الدراسة ربما تحظى بفرص متساوية بالتحقق أو الإخفاق، ويقع الدور الأكبر على عاتق الفاعلين على الأرض الذي ربما قد يرجح خياراً على آخر، بالنظر إلى التطورات السياسية والأمنية التي صاحبها مؤخراً، والتهديد باندلاع حرب باتت نذرهما تلوح في الأفق، والعودة إلى المربع الأول.

من خلال ما سبق، يبدو أن لا جديد البتة يمكن أن تقدمه النخب الليبية الحاكمة لا سيما (الخمسة الكبار) في سبيل إنجاح الخطة الأمنية الجديدة، أو مسار العملية السياسية برمتها، فجمال المؤشرات التي صدرت عن هذه النخب واستجاباتها لاستحقاقات المرحلة الراهنة كانت سلبية، ولا تبشر بكثير من التفاؤل، كما أن هذه النخب لن تتردد في اللجوء إلى كل السبل والوسائل مهما كانت بشعة

وغير إنسانية وحتى غير واقعية، (التحالفات العنصرية). للاحتفاظ بسلطة ليس لها حق أبدي فيها.

وهو ما اتضح من خلال تعطيل كل الأطراف أو أحداها أحياناً لأي مبادرة أو خطة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من شأنها إطالة أمد المرحلة الانتقالية، بكونها المستفيد الأكبر، ويبدو واضحاً أن الأطراف المؤسسية الرئيسة غير جادة أو راغبة في حل المسائل الخلافية السياسية، لتمهيد الطريق أمام الانتخابات التي طال انتظارها في البلاد. كما لم يتخذ أي طرف خطوة حاسمة بعيداً عن موقفه المتعنت والمتصلب، ويستمررون في وضع الشروط المسبقة لمشاركتهم في أي حوار.

والأهم من ذلك كله هو أن النخب السياسية والتحالفات الاجتماعية معها تعلم أن ليس من مصلحتها إجراء تسوية أو مصالحة حقيقية، طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع المناصب والامتيازات والعوائد المالية. ولذلك ظلت هذه النخب تصرّ على رفضها القاطع لقبول مبدأ الشراكة في الحكم، فما يحققه الانقسام من منافع عبر تقاسم المغامم هو أعظم مما يتحقق لهم عبر التوافق مع الآخر، وهو ما يفسر تشبث كل طرف بإستراتيجية التنافر مع الآخر لما يحققه له ذلك من مكاسب.

وبناءً على ما سبق، نقدم بعض الاقتراحات تتمثل في الآتي:

- 1- على البعثة الأممية تعزيز شرعيتها من خلال التواصل الفعال مع جميع الأطراف الليبية والمجتمع المدني، وشرح أهدافها ومهامها بوضوح.
- 2- ينبغي على الأمم المتحدة تكثيف جهودها السياسية للتوسط بين الأطراف الليبية المتنازعة، ودفعها نحو التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام.
- 3- يجب على البعثة الأممية العمل بتنسيق وثيق مع السلطات الليبية والمجتمع الدولي لتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد.
- 4- ينبغي على الأمم المتحدة حشد الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطتها



بفعالية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للشعب الليبي.

5- عدم الاستفراد بفكرة نزع السلطة التنفيذية (الحكومة) بمعزل عن سحب الشرعية من المؤسسات السياسية الثلاثة الأخرى أو العمل على تجميدها لتفادي استمرار حلقة تغيير الحكومات وإعادة إنتاجها والابتعاد عن إجراء الانتخابات.

6- أن تشمل أجندة خارطة الطريق للحل السياسي قضايا الحكم المحلي وتوزيع عوائد الموارد السيادية وملف الأمن الوطني.

7- حسم معضلة الأساس الدستوري لتنظيم الانتخابات الوطنية قبل انفضاض ملتقى الحوار السياسي لتفادي قيام السلطة التنفيذية القادمة بإجهاض العملية الانتخابية نتيجة الفراغ الدستوري والعودة للمربع الأول.

8- وضع ضوابط وإجراءات عملية حاسمة تلجم تغول السلطة التنفيذية وتجاوز مدة ولايتها وتنفيذ سيناريو (ماذا لو فشلت خارطة الطريق) والتعاطي مع الإخفاق وهو الأمر الذي وقعت في فخه العملية السياسية برمتها.

9- اتخاذ خطوات جدية وملموسة بفرض عقوبات على الأطراف المحلية المعرّقة للخطة والقوى الخارجية التي تدعم الأطراف الليبية بالعتاد والسلاح. على أن يعقبها المساعدة في خروج كل القوات الأجنبية من ليبيا، بما يسهم في إعادة الأمن، وتثبيت دعائم الاستقرار.

عندها يمكن الحديث عن خطة أممية واقعية ومقبولة وقابلة للطرح والنقاش، وتحقق النتائج المرجوة.

الهوامش والمراجع:

(1)- محمد عبد الحفيظ الشيخ، عشر سنوات من الانقسام الليبي: هل من مقاربة واقعية للمصالحة؟ مجلة المستقبل العربي، العدد 546، أغسطس 2024، ص: 139-140.

(2)- إحاطة نائبة الممثل الخاص للأمين العام السيدة ستيفاني خوري أمام مجلس الأمن، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 16 ديسمبر 2024. تاريخ التصفح 2025/01/30 الساعة 1:03 ://2u.pw/KXARYSw1

(3)- خوري تطلق خطة من ثلاث محاور لكسر الجمود في ليبيا، بوابة الوسط، 15 ديسمبر 2024، تاريخ التصفح 2025/01/30 الساعة 2:39 ://2u.pw/HDGom3n9

- (4)- نسرين سليمان، ليبيا: خوري تكشف عن ملامح عملية سياسية جديدة من ثلاثة محاور رئيسية، القدس العربي، 16 ديسمبر 2024، تاريخ التصفح 2025/01/30، الساعة 12:43 <https://2u.pw/yZMgFbSU>
- (5)- خطة البعثة الجديدة في ليبيا: التحديات والفرص، ندوة علمية نظمها المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين، عقدت في العاصمة طرابلس - ليبيا، 19 يناير 2025.
- (6)- محمد عبدالحفيظ الشيخ، الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية من "طارق متري" إلى "عبد الله باتيلي" هل من مقارنة واقعية تجمع الفرقاء؟ مجلة دراسات دولية، العدد 97، أبريل 2024، ص: 117-118.
- (7)- الأمم المتحدة، تعيين هانا سيروا تتيه رئيسة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 24 يناير 2025، تاريخ التصفح 2025/3/9 الساعة 10:57 <https://2u.pw/ONL58Eop>
- (8)- محمد عبدالحفيظ الشيخ، البعثة الأممية: أي مقارنة جديدة للمصالحة في ليبيا؟ مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (09)، العدد (01)، جوان 2024، ص: 135.
- (9)- هانا تتيه، المبعوثة الأممية العاشرة للبيبا.. من هي وما هي أبرز التحديات أمامها؟ بوابة الوسط، 25 يناير 2025، تاريخ التصفح 2025/2/8 الساعة 3:29 <https://2u.pw/F1nHPH4R>
- (10)- زكريا محمود، انقسام ليبي بشأن مبادرة المبعوثة الأممية لحل الأزمة السياسية، الجزيرة، 20/12/2024، تاريخ <https://2u.pw/X8x8eu5G> التصفح 2025/01/30 الساعة 12:23
- (11)- أسامة علي، تحفظ ليبي وترحيب دولي باللجنة الاستشارية الليبية التي شكلتها البعثة الأممية، العربي الجديد، 5 فبراير 2025، تاريخ التصفح 2025/2/20 الساعة 4:52 <https://2u.pw/xXDhuJpJ>
- (12)- معتز ونيس، خطة أممية جديدة للبيبا.. شروط النجاح واحتمالات الفشل، الأناضول، 20/12/2024، تاريخ التصفح 2025/01/27 الساعة 10:22 <https://2u.pw/2vBP3Nd8>
- (13)- خطة البعثة الجديدة في ليبيا: التحديات والفرص، مرجع سابق.
- (14)- رأفت بالحير، ترحيب دولي بخطة أممية جديدة لحل الأزمة الليبية، الحرة، 17 ديسمبر 2024، تاريخ التصفح 2025/01/30 الساعة 1:19 <https://2u.pw/rafuHmJz>
- (15)- محمد عبدالحفيظ الشيخ، عشر سنوات من الانقسام الليبي: ص: 142
- (16)- المرجع نفسه، ص: 143.
- (17)- علاء فاروق، الأمم المتحدة تكشف خطواتها القادمة في ليبيا.. ما مدى نجاحها؟ عربي 21، 14 يناير 2025، تاريخ التصفح <https://2u.pw/MBoen8VB>
- (18)- الفيتوري شعيب، الخطة الأممية الأخيرة في ليبيا والخمسة الكبار، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يناير 2024، تاريخ التصفح الساعة 3:56 <https://2u.pw/lgGEVZwE>
- (19)- يوسف محمد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص: 214.
- (20)- المرجع نفسه، ص: 211.
- (21)- أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو 2022، ص: 417-418.



- (22)- بدر إبراهيم، الوحدة العربية والتقسيم، أي مستقبل؟ مجلة المستقبل العربي، العدد 437، يوليو 2015، ص 94-96.
- (23)- محمد عبد الحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 519، مايو 2022، ص: 136.
- (24)- المرجع نفسه، ص: 136.
- (25)- عبد الحفيظ علي قاسم، خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء المساعي الدولية الراهنة، مجلة المؤتمرات الدولية، العدد السابع، أيار/مايو 2021، ص: 172.

